



التوجه الى الشعب

آراء المواطنين حول انتقال ليبيا السياسي



نتائج مجموعات التركيز في ليبيا

تمت في 24 يونيو - 15 يوليو 2013



455 جادة ماساتشوسيتس، نورث ويست، الطابق الثامن

واشنطن، دي.سي. 20001-2621

الهاتف: 202-728-5500

الفاكس: 202-728-5520

الموقع الإلكتروني: www.ndi.org



أصبح هذا التقرير وأبحاث المعهد الديمقراطي الوطني في ليبيا ممكناً عن طريق التمويل من مبادرة شراكة الشرق الأوسط (MEPI) بموجب جائزة رقم S-NEAPI-II-CA-342. إن الآراء التي المعرب عنها هنا هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر المعهد الديمقراطي الوطني ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية أو حكومة الولايات المتحدة.

يجب توجيه الأسئلة حول محتوى الوثيقة إلى كاثي جيست، مديرة الشؤون العامة في المعهد الوطني الديمقراطي، 728-5535 (202)،
[.kgest@ndi.org](mailto:kgest@ndi.org)

حقوق الطبع والنشر © المعهد الديمقراطي الوطني 2013. جميع الحقوق محفوظة. يجوز استنساخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لأغراض غير تجارية شريطة الإقرار بالمعهد الديمقراطي الوطني كمصدر للمواد وتقديم نسخ من أي ترجمة.

صورة الغلاف: مظاهرة في طرابلس ضد قانون العزل السياسي (أنيس الولاني 2013)

المحتويات

6 المعهد الديمقراطي الوطني
7 مقدمة
8 خريطة ليبيا
9 ملخص تنفيذي
12 النتائج الرئيسية
12 1. الوضع الراهن
17 2. العزل السياسي
18 3. الأحزاب السياسية والمؤتمر الوطني العام
19 4. العملية الدستورية
23 5. الإسلام والسياسة
23 6. دور المجتمع الدولي
24 7. التطلعات المستقبلية
26 التوصيات
28 الملحق أ – مواقع مجموعات التركيز

المعهد الديمقراطي الوطني

إن المعهد الديمقراطي الوطني منظمة غير ربحية وغير حزبية وغير حكومية تستجيب لتطلعات الناس في جميع أنحاء العالم من أجل العيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف وتعزز حقوق الإنسان الأساسية. ومنذ تأسيسه في عام 1983، عمل المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه المحليون على دعم وتعزيز المنظمات السياسية والمدنية وضمان الانتخابات وتعزيز مشاركة المواطنين والانفتاح والمساءلة في الحكومة. ومن خلال موظفين وعاملين سياسيين متطوعين من أكثر من 100 دولة، يجمع المعهد الديمقراطي الوطني بين الأفراد والمجموعات لتبادل الأفكار والمعارف والتجارب والخبرات فيتعرّض الشركاء إلى نطاق واسع لأفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تكيفها وفقاً لاحتياجات البلدان الخاصة بهم. إن النهج المتعدد الجنسيات للمعهد الديمقراطي الوطني يعزز الرسالة التي فحواها أنه بينما لا يوجد نموذج ديمقراطي واحد، إلا أن بعض المبادئ الأساسية مشتركة لجميع الديمقراطيات حيث أن عمل المعهد يتمسك بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كذلك فهو يعزز تطوير قنوات مؤسسية للاتصالات بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين ويقوي قدرتها على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين. للحصول على المزيد من المعلومات حول المعهد الديمقراطي الوطني، يرجى زيارة www.ndi.org.

مقدمة

عقب سنة واحدة من انتخابات المؤتمر الوطني العام، ما زالت حالة انعدام الأمن المستمرة تعوق قدرة قادة ليبيا على الاستجابة لتوقعات المواطنين العالية لعملية الانتقال السياسي. ولقد عُقدت هذه الجولة من مجموعات التركيز قرابة شهرين بعد تمرير المؤتمر الوطني العام لقانون العزل السياسي، وهو التشريع الذي يهدف إلى حرمان طائفة واسعة من المسؤولين في النظام السابق ومؤيديه من شغل مناصب عامة أو قيادة الأحزاب السياسية. وقد تم التصويت على القانون الجديد في شهر مايو عام 2013، بينما خضع المشرعون إلى ضغط من الميليشيات المسلحة التي احتلت مواقع خارج الوزارات في طرابلس لإظهار دعمها لإقراره. وعلى الرغم من تزايد الاستقطاب السياسي وعدم الاستقرار، بدأ قادة ليبيا الاستعداد للتصويت على الصعيد الوطني لإنشاء هيئة صياغة الدستور.

الغرض: بغية تزويد القادة السياسيين والمدنيين في ليبيا بمعلومات موضوعية في الوقت المناسب حول أولويات ووجهات نظر المواطنين خلال الفترة الانتقالية السياسية، ترأس المعهد الديمقراطي الوطني دراسة نوعية للرأي العام استناداً إلى مناقشات 16 مجموعة تركيز في ست مدن عبر ليبيا من 24 يونيو إلى 15 يوليو 2013. ولقد بحثت المناقشات ما يلي:

- تأملات الليبيين حول الوضع الحالي في ليبيا، بما في ذلك التحديات الأمنية؛
- المواقف تجاه أداء الأحزاب السياسية و المؤتمر الوطني العام؛
- توقعات انتخاب هيئة صياغة الدستور وعملية صياغته؛
- وجهات النظر حول الإسلام والسياسة؛
- توقعات وآمال المستقبل.

لقد قام المعهد بتكليف ديوان لأبحاث السوق، وهو شركة أبحاث رأي عام ليبية، لتنظيم مجموعات تركيز في ست مدن في جميع أنحاء البلاد. وتمثل هذه الدراسة الجولة الرابعة من البحث النوعي على الصعيد الوطني التي أجراها المعهد الوطني الديمقراطي في ليبيا منذ عام 2011، علماً بأن أبحاث مجموعات تركيز المعهد الديمقراطي الوطني تشكل مكوناً واحداً من مساعدات المعهد المستمرة للأحزاب السياسية في ليبيا.

أبحاث مجموعات التركيز: تتمثل مجموعات التركيز في مقابلات مفتوحة لمجموعات يوجهها وسيط متبعاً مبدأ توجيهي محدد سلفاً. ويكمن غرض بحث مجموعة التركيز في فهم مواقف وآراء وخبرات المشاركين الذين يتم تعيينهم من أجل البحث. إن مجموعات التركيز مفيدة بشكل خاص في اكتساب تقدير أعمق للدوافع والمشاعر والقيم وآراء ردود فعل المشاركين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تنسيق المجموعة المستجيبين من المشاركة في تبادل الأفكار – وبالتالي يكشف عن فهم أكثر تعمقاً لأسباب التمسك بالأراء – والتي قد لا تظهر في مقابلات فردية متعمقة أو في البحوث الكمية. وتشمل مناقشات مجموعات التركيز عدداً صغيراً من المشاركين، عادةً ثمانية إلى 12 مشتركاً في المجموعة الواحدة. وتمثل النتائج التي توصلت إليها مجموعة التركيز فقط لقطة للآراء في لحظة إجراء البحث. ونظراً لديناميكية الانتقال الليبي، فإن الرأي العام في تغير مستمر في ضوء استجابة المواطنين لتطور الأحداث. وبالتالي، فإن استنتاجات هذا التقرير تمثل فقط الآراء عند إجراء البحث في يونيو 2013.

الطريقة: عقد المعهد الديمقراطي الوطني من 24 يونيو إلى 15 يوليو 2013 مجموعات تركيز في ست مدن عبر ليبيا بتمثيل جغرافي واسع النطاق: بنغازي ودرنة ومصراته وسبها وطرابلس والزاوية. ولقد تم اختيار المدن المستهدفة على أساس حجم سكانها وموقعها الجغرافي. وبغية التقاط وجهات نظر شريحة واسعة من المجتمع الليبي، عمد المعهد الديمقراطي الوطني إلى تقسيم المجموعات حسب الجنس ومستوى التعليم (التعليم الثانوي أو أقل من التعليم الثانوي أو أكثر) والعمر (18-35 وفوق 35) وتضمنت كل مجموعة من 7 إلى 11 مشاركاً. ولقد تم اختيار المشاركين وإعادة الفحص لضمان المساواة بين الجنسين وتمثيل متنوع للأحياء السكنية والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية ومستويات التعليم والمهن. وتم إجراء مقابلات جميع المجموعات باللهجة العربية الليبية وتم إعداد محاضر في اللغتين العربية والإنجليزية.

التأثير الخارجي: في جميع الحالات، تم بذل كل جهد ممكن لضمان عدم وجود أي تأثير لا مسوغ له على المشاركين في المجموعات. ولم تتم مشاركة المبدأ التوجيهي لمجموعات التركيز مع السلطات المحلية قبل مشاركتها مع المجموعات.

خريطة ليبيا



ون ورلد نيشنز أونلاين. نوفمبر 2011.

ملخص تنفيذي

يستكشف هذا التقرير الرأي العام في ليبيا في شهري يونيو ويوليو عام 2013 واستناداً إلى مناقشات مجموعات التركيز مع إجمالي من أكثر من 110 مشاركاً في ست مدن، يبحث التقرير مواقف وتصورات الليبيين المتعلقة بعملية الانتقال السياسي الجارية وقانون العزل السياسي الأخير والأحزاب السياسية ومؤسسات الإدارة وعملية صياغة الدستور والانتخابات المقبلة لهيئة صياغة الدستور (هيئة صياغة الدستور أو لجنة الـ 60) والإسلام والسياسة ودور المجتمع الدولي. ويمكن الاطلاع على ملخص النتائج الرئيسية أدناه، علماً بأنه يمكن الاطلاع على النتائج الكاملة، جنباً إلى جنب مع اقتباسات مختارة من المشاركين، في قسم النتائج الرئيسية لهذا التقرير.

1- الوضع الراهن

خلافًا لأبحاث سابقة أجراها المعهد الوطني الديمقراطي في ليبيا، تعتقد أغلبية المشاركين في مجموعات التركيز الآن أن البلاد تسير في الاتجاه الخاطئ ويتطلعون إلى الوضع الأمني المتدهور بخوف شديد. لا يعتقد الليبيون، بشكل متزايد، أن القادة يلبّون التوقعات العالية الناجمة عن ثورة عام 2011. وبصرف النظر عن القضايا الأمنية، فإنهم يشيرون إلى الفساد المتفشي كمسألة ذات أولوية. ويمثل النجاح في ضمان الحقوق والحريات الديمقراطية المجال الوحيد للتقدم الإيجابي الذي يعترف به الليبيون.

يتميز المشاركون الليبيون باستمرار الوضع الأمني على أنه أكبر تحدٍ يواجهه البلاد ومسألة ذات أولوية بالنسبة لصناع القرار. إن القضية المذكورة الأكثر شيوعاً هي مسألة انتشار الأسلحة التي يعتقد المشاركون بأنها قد جعلت قوات الأمن الحكومية عاجزة عن مواجهة الميليشيات واستعادة الأمن. ويعتقد العديد من المشاركين أن زيادة الشقاق السياسي في ليبيا يسهم في انعدام الأمن. وتقع مسؤولية تحسين الأمن بشكل مباشر على كاهل الحكومة؛ وهناك رغبة واسعة للدولة الليبية بممارسة سلطتها في هذا المجال.

يتم أيضاً تعريف الفساد كأحد الشواغل ذات الأولوية بين الليبيين عند تقييم الوضع الراهن. ويرتأي المستجيبون بأن الفساد بمثابة عائق أمام التقدم وإهانة لقيمة الإنصاف التي انبثقت عن الثورة. وفي حين يعتقد تقريباً جميع المستجيبين بأن الفساد منتشر في ليبيا، لا سيما في المعاملات الإدارية في شكل المحاباة أو المحسوبية، إلا أن البعض فقط كانوا قادرين على الإشارة إلى أمثلة مباشرة عن الفساد الذي يؤثر على حياتهم اليومية.

يوجد فرق ملحوظ بين الجنسين من حيث كيفية ترجمة القيم والتطلعات إلى أولويات سياسية؛ ولم يحدث هذا التعارض في الجولات الماضية لمجموعات التركيز. وبينما تدور أولويات الرجال حول الأمن وسيادة القانون وتحسين البنية التحتية، تسعى المرأة إلى تحسين نوعية الحياة والخدمات الحكومية. وعموماً، تشير الردود إلى أن الليبيين لا يزالوا ملتزمين بالحقوق الديمقراطية.

تصورات الليبيين للحالة التي تواجهها البلاد تختلف بشكل ملحوظ حسب المدينة. إن أولئك الموجودين في المدن الشرقية بنغازي ودرنة يؤكدون أن حالتهم أسوأ بالمقارنة، فيشيرون بشكل رئيسي إلى شدة انعدام الأمن. أما في المدن الغربية طرابلس والزواوية، يعبر المشاركون عن نطاق من الشواغل ولكن يختلفون حول ما إذا كانوا أسوأ حالاً أو أفضل حالاً من مدن أخرى. ويرى المشاركون في المدينة الجنوبية سبباً أفضل حالاً بسبب منظورهم للتماسك القبلي، بينما يعتقد سكان مصراته بأن الحالة المستقرة والتماسك الاجتماعي في المدينة موثقان لمناطق أخرى في ليبيا.

2. العزل السياسي

يلم العديد من المشاركين بقانون العزل السياسي ويعبرون عن بعض الدعم للتدابير الرامية إلى استبعاد شخصيات عصر القذافي من شغل المناصب السياسية. وبينما يستمر بعض المستجيبين في دعم الحظر المطلق، إلا أن الأغلبية يعتقدون بضرورة وجود إعفاءات للأشخاص الذي أيدوا الثورة وبوسعهم المساهمة في عملية الانتقال السياسي. أما بعض المشاركين الذين أعربوا عن دعمهم المطلق للقانون، فلقد غيروا آراءهم عندما اقترح أعضاء آخرون من مجموعة التركيز أن القانون سوف يؤثر على أبرز القادة الثوريين الذين تعاطوا سابقاً مع النظام.

3. الأحزاب السياسية والمؤتمر الوطني العام

يعتقد المشاركون بأن زيادة التحزب في ليبيا يؤثر سلباً على عملية الانتقال ويرتأون بأن الهجمات السياسية هي تكتيكات لتحقيق أولويات المصلحة الذاتية وتضر بالمصلحة الوطنية. وبالنسبة للعديد من المشاركين، إن الخلافات الحزبية المتصورة هي سبب رئيسي لاستمرارهم في عدم الثقة بالأحزاب السياسية وارتياحهم بدورها في الانتخابات القادمة.

وعلى الرغم من المواقف السلبية إزاء الأحزاب، لا يستبعد المشاركون المشاركة المستقبلية مع الأحزاب، سواء كأعضاء في صناديق الاقتراع أو كأعضاء. ولقد أظهر الليبيون رغبة قوية لرؤية الأحزاب السياسية تزيد من وصولها إلى المواطنين على مستوى المجتمع المحلي وشرح كيفية مساهمتها في عملية الانتقال السياسي وتقدم أفكاراً متميزة لتحسين مستقبل ليبيا.

على نقيض الجولة السابقة من مجموعات التركيز – تم عقدها حوالي ثلاثة أشهر بعد استلام المؤتمر الوطني العام لمقاليد الحكم – أعرب الليبيون في صيف عام 2013 عن استيائهم من السلطة التشريعية الأولية للبلاد. ويشعر العديد من المشاركين بخيبة أمل من أداء المؤتمر الوطني العام مؤكدين أنه يتم فصل الأعضاء عن المواطنين العاديين وأن المؤسسة قد أخفقت في إنجاز المهمة الموكلة إليها لصياغة دستور جديد أو تعيين هيئة صياغة الدستور. وبينما يعبر معظم المشاركين عن استعدادهم للاشتراك في الانتخابات في المستقبل كواجب مدني، إلا أن أولئك الذين يقولون أنهم سوف يمتنعون عن التصويت فهم الأكثر احتمالاً أن يعربوا عن خيبة أملهم من أعضاء المؤتمر الوطني العام الذين انتخبوهم عام 2012.

4. العملية الدستورية

كان هناك وعي معتدل للجهود الرامية إلى تنظيم انتخابات هيئة صياغة الدستور. ويتوقع البعض الانتخابات المحلية قبل إجراء انتخابات هيئة صياغة الدستور. يشعر الليبيون عموماً بالارتباك حول دور كل من المؤتمر الوطني العام وهيئة صياغة الدستور.

أثار المشاركون القلق حول قيام الأحزاب السياسية بحملات حزبية في انتخابات هيئة صياغة الدستور، ولكنهم يؤيدون فكرة ترشح أعضاء الحزب بشكل فردي. وطالما يتم انتخاب أعضاء هيئة صياغة الدستور القادمة بطريقة شفافة، يعرب الليبيون عن ثقتهم بعملية صياغة الدستور، على الرغم من أنهم يختلفون حول الوقت الذي يجب أن تستغرقه صياغة الدستور ويصارعون من أجل فهم دور المواطنين.

تدعم النساء المستجيبات، بفارق كبير، فكرة تخصيص مقاعد هيئة صياغة الدستور للمرشحات من النساء ويعتقدن أن هذا من شأنه أن يكفل مراعاة أكبر لحقوق المرأة وأهمية المساواة بين الجنسين. وتعارض أقلية صغيرة من الرجال فكرة تخصيص المقاعد بحيث يكون معظمهم إما داعمين لها أو غير مباليين بها. وعلى النقيض من ذلك، يدعم عدد أقل من المشاركين – أو هم غير مباليين – حجز مقاعد هيئة صياغة الدستور للمكونات العرقية (الأمازيغ والتبو والطوارق).

يعتبر الدستور كوثيقة تأسيسية ضرورية، ويسعى المشاركون إلى المراجع لسيادة القانون والأمن والتعليم والرعاية الصحية. وتثير فكرة الأحكام الدستورية لتأكيد حقوق المرأة تأييداً واسع النطاق، على الرغم من أن الرجال أكثر انقساماً بشأن هذه المسألة. ويرتأي المشاركون الإشارة المحتملة إلى حقوق مكونات المجتمع – بصفة خاصة الاعتراف بلغاتها – كتسهيل مقبول للمساهمة في الوحدة الوطنية والتضامن الديمقراطي. أما أولئك الذين يعارضون هذه الأحكام، فهم يعتقدون أن الدستور في ليبيا يجب أن يؤسس على المساواة للجميع وأن الأحكام الخاصة غير ضرورية أو حتى غير متكافئة.

5. الإسلام والسياسة

لا تزال الريبة من أي تلاعب سياسي للإسلام تعتري الليبيين وهم يعاودون تقييم الدرجة التي ينبغي للشريعة (القانون الإسلامي) أن تبرز في الدستور. وفي بعض الحالات، يعتقد المشاركون أن الزعماء السياسيين قد استغلوا الإسلام لتبرير أعمالهم، سواء تحت حكم القذافي أو في الوقت الحاضر. ولقد كشفت دراسات سابقة لمجموعات التركيز عن اعتقاد على نطاق واسع بين المشاركين بأن الشريعة (القانون الإسلامي) يجب أن تكون المصدر الوحيد للدستور المستقبلي لليبيا. ولا يزال الليبيون يرون أن الإسلام شامل – يتواجد في جميع جوانب الحياة ويوجهها – بل أن عدداً كبيراً من المستجيبين يلقح حالياً حول كون الشريعة عرضة للتفسير والقيم الإسلامية موضع إمكانية التلاعب بها لغايات سياسية إذا كانت الشريعة هي المصدر الوحيد للوثيقة التأسيسية للبلاد. ولا تزال توجد أقلية متمسكة بأن مبادئ الدستور يجب أن تركز حصراً على الشريعة الإسلامية.

6. دور المجتمع الدولي

إن معظم المشاركين، على الرغم من استيائهم من أداء الحكومة الليبية، ما زالوا يعتقدون بأن بناء ليبيا هو أحد الشواغل السيادية. وينظر العديد من المشاركين إلى المجتمع الدولي بارتياح فيشككون في دوافعها لدعم ليبيا. ويرى بعض المستجيبين المجتمع الدولي على أنه مهتم فقط بموارد الثروة في ليبيا. وتختلف وجهات النظر حول البلدان والمنظمات الأكثر جدارة بالثقة؛ وتثير الأمم المتحدة المزيد من الثقة بالنسبة للمشاركين بسبب حيادها المتصور وحيقة كون ليبيا إحدى الدول الأعضاء.

7. التطع المستقبلي

أنهى المشاركون مناقشاتهم بإسداء المشورة الافتراضية لرئيس الوزراء في ليبيا إذ يسعى الليبيون إلى زعيم وطني جازم وموضوعي سياسياً يسترشد بالقيم الإسلامية ويتحلى بالشفافية والنزاهة ويكون قادراً على ضمان إحراز التقدم في الأولويات الرئيسية. وهم يتقدمون بالمشورة إلى جميع قادة ليبيا ليكونوا أكثر حضوراً "في الشارع" بغية التعلم والاستماع إلى ما يعتقده الناس.

النتائج الرئيسية

1. الوضع الراهن

تعتقد أغلبية المشاركين أن ليبيا تمضي الآن في الاتجاه الخاطئ، وهو تحوّل ملحوظ عن بحوث مجموعات تركيز المعهد الديمقراطي السابقة. ويستند المشاركون في تقييمهم إلى مختلف الأسباب، وبشكل رئيسي تزايد انعدام الأمن المقترن بانتشار الأسلحة ووجود الميليشيات وضعف سيادة القانون. وعلى النقيض من أبحاث سابقة لمجموعات تركيز، يرى العديد من المشاركين أيضاً الشقاق السياسي كعامل يساهم في انعدام الأمن. كذلك يرتأي بعض المشاركين الفساد المتفشي كسبب رئيسي للقلق.

"تكمّن المشكلة في الأمن وخوف الحكومة من الميليشيات. إن ليبيا بحاجة إلى المصالحة الوطنية كي يتمكن الناس من حل المشاكل. وفي منطقتي، تنحصر المشاكل في الشباب المسلح والبنية التحتية المنهارة." ذكر، طرابلس

"تمضي ليبيا حالياً في مسار خاطئ، لأن الشعب غير مهتم ببناء أمة". أنثى، مصراته

"إن الفساد مشكلة في ليبيا ولدينا جميع أنواع الفساد – الأخلاقي والإداري والمالي – إلى حد لا يمكن تصوره قد جعل ليبيا تسقط إلى الهاوية". أنثى، بنغازي

"في رأيي، هناك الكثير من السلبيات، ولكن الأهم من ذلك الأسلحة. ويلقى اللوم على الحكومة والشعب". أنثى، الزاوية

"هناك حاجة إلى وضع ضوابط على المنتجات المباعة وأسعارها حيث أنه يوجد تلاعب كبير جداً بأسعار السوق. فعلى سبيل المثال تباع البطاطا من مزارع بسعر ما ومن ثم تباع بسعر أعلى بكثير في المحلات التجارية. وينبغي تفعيل الجيش والشرطة، وإذا تم تغريم شخص ما من قبل الشرطة، لا يجوز لذلك الشخص أن يكون قادراً على العثور على طريقة لمعاودة التصرف كما عهد من خلال اتصالات أو لكونه في "كتيبة"¹ - وهذا موقف يحتاج إلى التوقف". أنثى، طرابلس

الأمن وسيادة القانون

عبر جميع المدن، استشهد مشاركو مجموعات التركيز بالأمن باعتباره شاعلاً ملحاً. وبالنسبة للمشاركين في بنغازي ودرنة ومصراته، إن انعدام الأمن هو السبب الرئيسي لتدهور الوضع في ليبيا. إن أكبر مشكلة منفردة حددها مشاركو مجموعات التركيز هي انتشار الأسلحة. ووصف المشاركون كيف أن انتشار الأسلحة قد جعل الشرطة والجيش غير قادرين على استعادة الأمن.

"يوجد غياب تام لسلطة الدولة". ذكر، سبها

"تكمّن (المشكلة الكبرى) في الاغتيالات المتكررة، وأنا ألوم المسؤولين عن الأمن والحكومة". أنثى، بنغازي

إن "التأخير في تسليم الثوار والناس العاديين أسلحتهم قد حال دون تكوين الجيش ودعمه". ذكر، سبها

عند طلب وصف للوضع الأمني الراهن، تحدث المستجيبون بإسهاب عن سهولة إمكانية الحصول على الأسلحة. ويرتأي المشاركون الميليشيات العاملة خارج نطاق القانون كمصدر لعدم الاستقرار، على نقيض قوات الأمن الرسمية. ويلاحظ العديد من المشاركين أنه في غياب هذه القوات، يقوم المواطنون الأفراد والأسر الآن بحماية أنفسهم وأحيانهم السكنية.

"إن الحالة الأمنية ليست جيدة. والأسلحة وحدها ليست مشكلة الأمن الكبرى، إذ أن الميليشيات تشكل الخطر الأكبر. إن الأسلحة الآن في كل بيت للحماية؛ ويحتفظ الليبيون بهذه الأسلحة لحماية أنفسهم وليس لاستخدامها، لكن الميليشيات هي التي تتسبب في هذا

¹ في حين أن الترجمة الحرفية لكلمة "كتيبة" باللغة العربية هي "لواء"، إلا أنه في ليبيا بعد يشير هذا إلى ميليشيا.

الخوف والخطر بالنسبة للمواطنين." أنتى، مصراته

"جميع المشاكل سببها الميليشيات، وليس قوات الأمن القانونية." ذكر، طرابلس

"الأمن في ليبيا ودرنة غير متوفر، فأصحاب المنازل هم الذين يوفر الأمن مع أنه يجب أن يكون هذا مسؤولية الحكومة. وإذا استمر المتطرفون في السيطرة على المدينة، سوف يزداد الوضع الأمني سوءاً. الفرق بين درنة والمدن الأخرى هو أن انتشار الأسلحة وحده يحبط معنويات المواطنين، لا سيما أن السيطرة للمتطرفين." أنتى، درنة

يعتقد الليبيون بأنه ينبغي للدولة تأكيد سلطتها في سبيل استعادة الأمن وسيادة القانون. ويشير العديد من المستجيبين إلى عدم قدرة الحكومة على تشكيل الجيش. ووفقاً للعديد من المشاركين، إن الحكومة مسؤولة عن تردي الحالة الأمنية، ولا سيما عن التغاضي عن وجود الميليشيات التي تعمل خارج نطاق القانون.

"إن المشكلة الرئيسية هي انتشار الأسلحة والمخدرات وعمليات اغتيال الضحايا الأبرياء بدم بارد. ولا تتم محاسبة أحد مع عدم إطاعة للقوانين. يكمن الحل في اتخاذ الحكومة للإجراءات اللازمة والتوقف عن الحديث." أنتى، درنة

"ينبغي معاقبة كل من يستخدم أسلحته أو يحاول التفجير بالسجن أو الإعدام لردع الآخرين عن أفعال مماثلة." ذكر، بنغازي

"تكمّن (المشكلة الكبرى) في ارتفاع أعداد الميليشيات، ويرجع الخطأ في ذلك إلى الحكومة." ذكر، طرابلس

"تكمّن (المشكلة الكبرى) في انعدام السلامة والأمن وانتشار الأسلحة والافتقار إلى الوحدة بين الناس على غرار فترة الثورة. ويرجع هذا إلى حد كبير إلى الحكومة التي لم تعد قادرة على تشكيل جيش." أنتى، درنة

"يتعين على رئيس الوزراء التركيز على الأمن وتنشيط القوة الجوية والبحرية لحماية سواحل وحدود ليبيا." ذكر، بنغازي

يجد المشاركون، بشكل متزايد، أن الاقتتال السياسي والتنافس يوججان حالة انعدام الأمن. ويعتبر عجز القادة عن تنحية الخلافات وتعزيز الوحدة الوطنية كعائق للتقدم نحو الأولويات الوطنية ويساهم في جو انقسام سياسي. ويعتقد العديد من المشاركين أن حلول القضايا الملحة في ليبيا سوف تتحقق فقط إذا أمكن للقادة التعاون ووضع المصالح الوطنية أولاً.

"إن المشكلة التي تهدد ليبيا هي أن كل فرد يخادع الآخر ويتهمة بخيانة الأمة، والمثال على ذلك ما يحدث بين جماعة الإخوان المسلمين ومنظمة محمود جبريل [تحالف القوى الوطنية] والفيديراليين. ويمكن للناس إصلاح ما يجري عن طريق إصلاح أنفسهم." ذكر، بنغازي

"تقد انصرف الجيش والوزارات والمشروعون بشكل كبير عن إحراز أي تقدم، نظراً لأنهم يتقاتلون فيما بينهم." أنتى، طرابلس

"من الواجب أن يعمل الشعب والشخصيات الوطنية معاً، بدأ واحدة، على حل مشكلة انتشار الأسلحة على نطاق واسع." ذكر، مصراته

"لا يوجد نظام أو جيش ولا قادة. إن الجميع مسؤول عن كونه جزءاً من الحل، ولكن يتوجب عليهم أولاً تغيير سلوكهم قبل تحسين الأمة." أنتى، الزاوية

الفساد

يعتقد تقريباً جميع المستجيبين بأن الفساد مشكلة في ليبيا. وترتأي الأغلبية الساحقة أن الفساد – إما في شكل الفساد الإداري أو الواسطة (المحسوبية أو الخدمة المفضلة)، أو الأستيلاء الإجرامي الصريح – منتشر على نطاق واسع. ويرى العديد من المشاركين أن هذه الممارسات متبقية من حقبة القذافي وأنه كان يتوجب على الثورة وضع حد لها.

وعند السؤال عما إذا كان قد تأثروا شخصياً بالفساد، أتت ردود المشاركين مختلطة. ووصف أولئك الذين ردوا بالإيجاب عدم المساواة في الوصول إلى فرص العمل والتعليم. ويميل المستجيبون الذكور إلى توصيف الفساد في ما يتعلق بسرقة الأموال أو الممتلكات، بينما ترتأي المشاركات من النساء الفساد كعائق أمام مشاركتهن في القوى العاملة أو حرمانهن من الخدمات الاجتماعية مثل التعليم أو الصحة.

"هنالك (الفساد الإداري)، خاصةً في قطاع النفط. إن الفساد في قطاع الرعاية الصحية سيئ للغاية، لا سيما أن المستشفيات تعاني من نقص الإمدادات". ذكر، طرابلس

"بالطبع إن (الفساد) مشكلة كبيرة. ويتواجد الفساد بشكل كبير في جميع المؤسسات في البلاد، لا سيما في مسائل العمالة، ونعم، لقد تأثرت بذلك". أنثى، الزاوية

"لقد زاد معدل الفساد إذ لا يوجد قانون ويمكن لأي شخص سرقة ممتلكاتك". ذكر، طرابلس

"لقد تأثرت بالفساد مليون مرة. مثال واحد على ذلك هو عندما مرض والدي باللوكمبيا، رحمة الله عليه، وتفاقم المرض لديه حقاً ... دمه من النوع النادر وبينما تم منح الدم إلى مرضى من نفس فصيلة الدم، إلا أننا اضطررنا لجلب الدم من طرابلس. لقد أضحت الحياة لليبيين رخيصة عندما يتعلق الأمر بالفساد". أنثى، بنغازي

الأنماط الإيجابية والتطلعات للمستقبل

بغض النظر عما إذا كانوا إيجابيين أو سلبيين حول مستقبل ليبيا بمعناه الواسع، يشهد عدد من المشاركين على تحسينات في حرية الإعلام والكلام والرأي. ويستشهد المشاركون الذين يؤمنون بأن البلاد متجهة في الاتجاه الصحيح معظم الأحيان بالحرريات المكتسبة منذ عام 2011، بينما يرتأي البعض أيضاً انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012 كنقطة ناجحة للمرحلة الانتقالية في ليبيا.

"لقد تحسنت) حريات الإعلام والتعبير وإن الليبيين وثورة 17 فبراير مسؤولين عن ذلك". ذكر، طرابلس

"إن أول شيء إيجابي أشعر به كأمازيغية هو أنني أستطيع أن أتكلم الآن بلغتي والمزيد من الناس يعتادون على ذلك ... وهناك حرية التعبير والرأي ويمكننا أن نعتبر عن هويتنا الأمازيغية". أنثى، طرابلس

"لسوء الحظ لا أرى أي شيء إيجابي باستثناء حرية التعبير". أنثى، بنغازي

"إن الشيء الإيجابي الوحيد الذي حدث هو الانتخابات، على الرغم من الإخفاقات في تحقيق إرادة الشعب". ذكر، سبها

"عندما تنظر في الأمر، هناك أشياء كثيرة لم تكن لدينا قبل مثل حرية الصحافة والمجتمع المدني وهنالك حكومة ومؤتمر وطني عام منتخب". ذكر، بنغازي

"إن ليبيا على مسار أفضل، ويبدو أن الوضع الحالي جيد ومشجع. لا أعتقد أنه من الممكن لليبيا أن تكون أفضل حالاً عند الأخذ بالأعتبار كل الصراعات التي يشهدها البلد. نحن ما زلنا في البداية والآن في مرحلة البناء". أنثى، مصراته

في وصف لفكرتهم عن "ليبيا المثالية"، تصوّر المشاركون الذكور تحسين الأمن وسيادة قوية للقانون ونوعية جيدة للبنية التحتية أسوةً بالبلدان المتقدمة اقتصادياً. أما النساء المشاركات، فكان تركيزهن أكثر على نوعية قضايا الحياة والخدمات الحكومية مثل التعليم والرعاية الصحية. إن مشاركي بنغازي قلقون بشكل خاص على سيادة القانون والأمن، في حين أعطى مشاركو مصراته الأولوية لتطوير البنية التحتية.

"سوف تتمتع ليبيا المثالية باقتصاد قوي لا يعتمد اعتماداً كلياً على النفط. وسوف يتحلّى الشعب بالشعور الوطني ... دون وضع مصالحهم الشخصية قبل مصالح الدولة". ذكر، بنغازي

"(سوف يكون لليبيا المثالية) السلام والأمن والمدارس الحديثة [و]شركات في المدينة وأناس متحضرون والصحة الجيدة والقانون". أنثى، بنغازي

"يمكن تصور ليبيا مثالية ببنية تحتية قوية مع قطارات وكل وسائل النقل المتاحة بشكل مريح للمواطنين". ذكر، مصراته

"سوف تكون ليبيا مثالية عندما يتم تطوير قطاعي التعليم والصحة، إذ لا يخفى على أحد أن التعليم هو الأساس لتطوير البلد، فضلاً عن تحسين سبل الوصول إلى رعاية صحية أفضل". أنثى، مصراته

"(في ليبيا المثالية)، سوف يتم تطبيق القانون على الجميع وسوف تتوفر العدالة". ذكر، سبها

"أريد أن تكون ليبيا أنيقة جداً وحديثة في إسلامها. أريدها أن تكون دولة قوية. أريد إدخال تحسينات على الرعاية الصحية والتعليم والأمن. إن الفرق بين تلك الصورة والأمن هو أننا للأسف بلد فقير على الرغم من أن لدينا النفط والبحر والصحراء. إن النظرة إلى (ليبيا) هي أنها بلد جاهل يفتقر إلى الرعاية الصحية، وهذه المشاكل يمكن حلها فقط من خلال تنفيذ القوانين من قبل الحكومة والشعب". أنثى، درنة

"يجب أن تكون الحكومة مسيطرة على البلد، ويجب أن توفر رؤية واضحة وهدفاً بالنسبة للبلد. (في ليبيا المثالية)، أرى وجوداً للجيش والشرطة واختفاء الأسلحة على نطاق واسع، (لكن) هذا لن يحدث في المستقبل القريب". ذكر، درنة

وجهات النظر حول الوضع الراهن حسب المدينة

تختلف انطباعات الليبيين عن وضع مدنهم الرئيسية بالمقارنة مع الآخرين بشكل ملحوظ. فالمقيمون في بنغازي ودرنة يشعرون أنهم أسوأ حالاً من بقية البلاد، بينما ينقسم المشاركون في طرابلس والزواوية حول ما إذا كانوا أفضل أو أسوأ حالاً من أي مكان آخر ويشعر المستجيبون في مصراته وسبها أن حالتهم أفضل نسبياً، ولكن لأسباب مختلفة.

بنغازي

يظل الأمن أهم قضية تُذكر في بنغازي، إلا أن بعض المشاركين يثيرون أيضاً القلق إزاء الهجرة إلى المدينة من مناطق أخرى والتي يعتبرونها سبباً من أسباب الاتهام المتصور في التضامن الاجتماعي. ويدعي العديد من المستجيبين بأن الأوضاع في المدينة سوف تتحسن فقط عند وجود قوات أمن مختصة وثابتة. وبالإضافة إلى ذلك، يشير العديد من مشاركي بنغازي إلى مصراته كمثال لمدينة أكثر توحداً واستقراراً.

"أعتقد أن بنغازي تعاني بشكل أكبر لأن الناس يأتونها من مدن أخرى ويضيفون إلى مطالب مدينتنا (الخدمات)". أنثى، بنغازي

"هناك انعدام ترابط مجتمعي في بنغازي، مقارنةً بغيرها من المدن، بسبب أعداد الناس". ذكر، بنغازي

"الناس في مصراته متحدون، أما الناس في بنغازي فهم غير متحدين. نحن لا نثق ببعضنا البعض كما فعلنا من قبل". أنثى، بنغازي

درنة

من بين جميع مجموعات التركيز، كان المستجيبون في درنة الأكثر شدة في السلبية حول الوضع في مدينتهم بالمقارنة مع البلد ككل فيؤكدون غياب الأمن وانتشار الأسلحة في المدينة. ويصف الكثير من المستجيبين الأمن في درنة كغائب تماماً ويعربون عن الرغبة في الاستقرار وسيادة القانون.

"تسير ليبيا في الاتجاه الخاطئ بسبب الاغتيالات وانتشار الأسلحة، ولا سيما في مدينة درنة". أنثى، درنة

"في رأيي، أصبحت درنة أسوأ حالاً بكثير. فليس هناك أمان ولا أمن ولا توجد أي حكومة نشطة، وقاعة المحكمة غير موجودة فقد تم إحراق مكتبها الرئيسي. وعند المقارنة بين المدن، إن درنة في حالة أسوأ بكثير بسبب انعدام الأمن والاضغاثات". أنثى، درنة

طرابلس

ينقسم مستجيبو طرابلس حول ما إذا كانت المدينة أفضل أو أسوأ من المدن في أماكن أخرى من ليبيا. إن الأمن أيضاً مصدر قلق أساسي في طرابلس، والسكان هم أكثر عرضة من غيرهم في نسب انعدام الأمن جزئياً إلى التناحر السياسي. كذلك أثار مشاركو طرابلس الفساد والمحسوبية وسوء البنية التحتية كمسائل إضافية تواجهها المدينة.

"لا سلطة للشرطة بسبب انتشار الأسلحة، فالجميع مسلح ويمكنه فرض القوة." أنثى، طرابلس

"يتقاتل (القادة) فيما بينهم فينصرفون عن بناء الجيش والوزارات وإضفاء الطابع الشرعي على (سلطة) الدولة." أنثى، طرابلس

"لقد عملت في منظمة ورأيت جميع أنواع الفساد وشهدت شخصياً قدرأ كبيراً من الوساطة (المحسوبية وتفضيل الخدمة)." أنثى، طرابلس

"يتجه الوضع في الاتجاه الخاطئ بسبب الافتقار إلى المصادقية في (وعود القادة السياسيين). فالذين يشغلون مراكز السلطة يجلسون على كراسيهم دون أن يسعوا إلى المصالحة الوطنية ولم يبدأوا بصياغة الدستور. ولا تزال ليبيا تحت وصاية الأمم المتحدة." أنثى، طرابلس

"(الحالة) أفضل في طرابلس لأن المدن الأخرى تواجه مشاكل أكبر نحن نفتقر إليها، لأن (المدن الأخرى) تتأثر أكثر بالنزعة القبلية." ذكر، طرابلس

الزواوية

أسوءاً بطرابلس، يختلف مشاركو الزاوية حول تحسن الوضع في مدينتهم منذ قيام الثورة. وعلى غرار غيرها من المدن، يتم تعريف الأمن كالقضية الأكثر إلحاحاً. بيد أن مشاركي الزاوية أكثر عرضة من مدن أخرى لتحديد الحواجز الإضافية للتغيير الإيجابي على المستوى المحلي، بما في ذلك التخلف وضعف البنية التحتية والنشاط الإجرامي والمحسوبية أو الفساد.

"هناك قدر كبير من البناء والتنمية في مدن أخرى، ولكن لم يتغير شيء في مدينتي. أنا لا أرى أنها من أفضل المدن لا بل على العكس من ذلك، فإنها من بين الأسوأ." أنثى، الزاوية

"في ما يتعلق بضعف البنية الأساسية والافتقار إلى التنمية، إن (الزاوية) المدينة الليبية الأسوأ. إن الأمور أيضاً سيئة من وجهة نظر الأمن، نظراً لأن كل شخص يأخذ ما يريد (بالقوة). إن المواطنين، مع تدني مستوى الوعي في الزاوية، غير قادرين على ممارسة الضغط ومحاصرة السلطات الشرعية للحصول على نفس المعاملة كغيرها من المدن. ذكر، الزاوية

مصراته

تعتقد أغلبية مشاركي مصراته بأن مدينتهم أفضل حالاً من مدن أخرى ويشيرون إلى الحالة الأمنية المستقرة في المدينة والتي تعتبر فريدة من نوعها بين جميع المدن الليبية وتعزى إلى التماسك الاجتماعي القوي. ولا يزال المشاركون يرون الأمن كتحدي، ولكنهم أكثر عرضة لثناء البنية التحتية المتخلفة أو الفقيرة في المدينة، بما في ذلك الطرق وشبكات الكهرباء والربط بشبكة الإنترنت. كذلك يرى مشاركو مصراته الحزبية السياسية كعقبة أمام التقدم.

"إن الوضع أفضل من وجهة نظر أمنية نظراً لأن غالبية الناس هنا يعرفون بعضهم البعض. فكلنا نعرف بعضنا البعض ونعرف بالضبط من ينتمي إلى أي أسرة وهذا شيء مريح." ذكر، مصراته

"المشكلة الرئيسية هي البنية التحتية لمصراته." ذكر، مصراته

"لم تخدم (الأحزاب السياسية) ليبيا على الإطلاق؛ فقد أصبحت تتنافس مع بعضها البعض لخدمة مصالحها الشخصية دون النظر إلى أي من مصالح ليبيا ككل." أنثى، مصراته

"لقد انخفض معدل الجريمة في مصراته إلى حد كبير بسبب الشعب والمقيمين الذين يحمون المدينة." ذكر، مصراته

"إن ليبيا تتحسن حالياً وقد بدأ البناء وجاري الآن تطوير البنية التحتية مثل الطرق." أنثى، مصراته

سبها

يميل مشاركو سبها إلى رؤية وضعهم أكثر إيجابية بالمقارنة مع المدن الأخرى، ويعززون هذا إلى التماسك القبلي في المدينة. وينقسم المشاركون حول ما إذا كانت ليبيا تتحرك في الاتجاه الصحيح، ولكن أولئك الذين هم أكثر قلقاً بشأن المستقبل يشيرون إلى القوات الخارجية والتي معظمها من الناشطين المسلحين الذين يدخلون ليبيا عن طريق الحدود الجنوبية ويتلاعبون بالوضع السياسي والأمني. ويقلق عدد قليل من المشاركين أيضاً إزاء تأثير الحدود المليئة بالثغرات على الأمن في ليبيا.

"يوجد حالياً تفاهم واتفق بين القبائل بشأن كيفية التعامل مع النزاع. ومع ذلك، يزداد الأمر سوءاً عندما يأتي إلى هنا غير الليبيين من جنوب ليبيا". ذكر، سبها

"من جميع النواحي، بالنسبة للأمن، قد تكون أفضل من بنغازي وحتى طرابلس. (ويتم تجاهلنا) بسبب المسافة بيننا وبين العاصمة والمحسوبة والفساد". أنثى، سبها

"إن أكبر مشكلة أمنية هو التهريب نتيجة لفتح الحدود". أنثى، سبها

"لقد شعرنا بعد الثورة، للمرة الأولى، بالخير والهدوء للشعب ولكن ذلك تغير تدريجياً. وصحيح أن الدولة ضعيفة فنحن لا ننكر ذلك، ولكن ما يجعل الوضع أكثر سوءاً هو وجود أيدي خفية من الخارج أو من الداخل تحاول زعزعة استقرار ليبيا". أنثى، سبها

2. العزل السياسي

لقد أظهرت كل مجموعة تركيز درجة عالية من الوعي بقانون العزل السياسي لشهر مايو عام 2013، على الرغم من أن معظم المشاركين لم يبينوا فهماً كاملاً لأحكام القانون. إن معظم المستجيبين يوافقون على فكرة عزل شخصيات عهد القذافي، ولكنهم وصفوا دعمهم بالقول أنه ينبغي أن تكون هناك استثناءات.

"سمعنا الكثير عن القانون وأردنا معرفة المزيد ورؤية تطبيقه في الواقع. وأنا أؤيد هذا القانون ولكن هناك البعض الذين سوف يتعرضون له على الرغم من أنهم أجبروا على خدمة نظام استبدادي. ونود أن نسمع منهم دفاعهم عن أنفسهم". أنثى، بنغازي

"أنا أؤيد قانون العزل السياسي إذ ينبغي منح فرصة للأخرين – وأياً كان من شغل منصباً في عهد القذافي، فيجب أن يتنحى ويعطي الفرص للأخرين". أنثى، مصراته

"إن قانون العزل السياسي هو للأشخاص الذين عملوا مع القذافي، ولا يمكنهم اتخاذ أي مناصب في السياسة الآن". أنثى، طرابلس

إن معارضي القانون قلقون من أن مؤيديه يستخدمونه لاستهداف المعارضين السياسيين بدلاً من استبعاد المسؤولين في النظام السابق من الحياة السياسية. كذلك فهم يقلقون بشأن منع السياسيين ذوي الخبرة الأكبر من المساهمة بصورة إيجابية في البلد.

"إن (قانون العزل السياسي) غير مناسب لأنه سوف يؤثر على الأشخاص ذوي الخبرة". ذكر، الزاوية

"يمثل القانون فرصة المعاملة بالمثل لبعض الشخصيات السياسية في استبعاد شخصيات سياسية معينة. أنا لا اعتبر أن ذلك مشروع نظراً لأنه يرمي إلى استبعاد أشخاص محددين جداً ناشطين في السياسة في يومنا هذا". ذكر، سبها

إن بعض المشاركين الذين أيدوا قانون العزل السياسي دون تحفظات قد غيروا رأيهم عندما اقترح آخرون أن القانون الحالي من شأنه أن يستبعد أولئك الذين ينظر إليهم كمساهمين في ثورة 2011، مثل قائد الثوار المرحوم اللواء عبد الفتاح يونس والرئيس السابق للمجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبد الجليل ورئيس الوزراء الانتقالي السابق محمود جبريل.

"عندما قرأت قائمة أسماء الأشخاص الواجب عزلهم، وجدت أنها شملت الشيخ (صديق) الغرياني. لقد فوجئت بالعثور على اسمه، لأن الجميع يعلم أنه لعب دوراً كبيراً جداً خلال ثورة فبراير حيث أنه قدم ولا يزال يقدم الكثير لليبيا. أنا بصراحة لا أعرف كيف عزلوا شخصاً مثله". أنثى، مصراته

"لقد طلبنا قانون العزل السياسي ولكن يجب تطبيقه فقط بعد النظر في كل فرد على حدة والسماح للناس بالتعبير عن رأيهم." أنثى، طرابلس

3. الأحزاب السياسية والمؤتمر الوطني العام

في كل مجموعة تركيز، ينظر المشاركون إلى معظم الأحزاب السياسية بسلبية، على أساس أن الأحزاب مهتمة بمصلحتها الذاتية. كذلك ينظر المشاركون إلى الأحزاب على أنها تساهم في الانقسام وعدم الاستقرار في ليبيا. أما أولئك الذين يعبرون عن مواقف إيجابية تجاه الأحزاب، فإنهم يعتبرونها عناصر هامة للديمقراطيات. ويقرّ العديد من المشاركين أن الأحزاب لا تزال عديمة الخبرة ويتعين عليها بذل المزيد من الجهود لإثبات أنه يمكنها وضع مصالح الأمة قبل دوافعها السياسية المباشرة.

ووفقاً للبعض، إن العداء المتصاعد بين اثنين من القوى السياسية الرئيسية في ليبيا - تحالف القوى الوطنية وجماعة الإخوان المسلمين 2 - يزيد من تفاقم الأمن والوضع السياسي في ليبيا. إن عدم ثقة بعض المشاركين في الأحزاب ينبع من اعتقادهم بأن للأحزاب صلات بالجماعات المسلحة. وبالنسبة للآخرين، تنبع خيبة الأمل بالأحزاب من عجزها عن الوفاء بالتوقعات العالية بعد انتخابات عام 2012. وأخيراً، يجد بعض المشاركين صعوبة في تصور كيف يمكن للأحزاب أن تلعب دوراً إيجابياً في ليبيا.

"إن الأحزاب السياسية هي السبب في تدهور البلاد نظراً لأنها تركز على المصالح الشخصية فقط." ذكر، مصراته

"أنا ضد (الأحزاب) أيضاً. ولقد صوتت ولا شيء مما صوتت له كان صحيحاً." أنثى، بنغازي

"عندما أسمع عبارة "الأحزاب السياسية"، أفكر بأنه أمر جيد بالنسبة لنا ولكن ما شاهدته هو أن الناس الطموحين سياسياً سوف يحاولون بلوغ السلطة بأي وسيلة." ذكر، مصراته

"إن الأحزاب السياسية هي أساس مشكلة الأمن حيث أنها هي التي تدعم الميليشيات بالمال." ذكر، طرابلس

"أنا ضد الأحزاب السياسية لأن كل حزب يعمل من أجل مصالحه الشخصية. أنا لا أرى أي طريقة يمكن أن تساعد بها البلاد." أنثى، الزاوية

يقول عدد قليل جداً من المشاركين أنهم بذلوا جهوداً للاتصال بالأحزاب. إن أولئك الذين استطاعوا الاتصال بالأحزاب وصفوا التجربة بأنها غير مرضية، بينما قال قسم منهم أنه من غير المحتمل أن يتصلوا بحزب مرة أخرى.

"لقد حاولت الاتصال بحزب سياسي حول قضية المرأة وكيف أنه يتعين عليهم تسليط الضوء على النساء في ليبيا. أعرب البعض عن الدعم وامتنع البعض الآخر؛ لذا أنا ضد الأحزاب السياسية ولم أعد أرغب في التعامل معها." أنثى، الزاوية

"لقد شهدت العديد من المبادرات من الأحزاب، ومعظمها من حزب العدالة والبناء². أنا غير منبهرة تماماً بالأحزاب نظراً للحاجة إلى وضع قانون لتنظيمها." ذكر، درنة

"لقد عملت شخصياً مع العديد من الأحزاب، ولكنها تستخدم فقط سلطة الشباب (لتحريك الناخبين) واستغلالها. وعندما يحصلون على ما يريدون، يتخلصون من الشباب ... سوف أكون مستعداً للعمل معهم عندما يكون هناك دستور وجيش واحد للبلاد وعندما يتم قص الأجنحة العسكرية للأحزاب." ذكر، بنغازي

"لا توجد أسباب لاتصالي (بالأحزاب) إذ لا أعتقد أنه يمكنها المساعدة أو إحداث أي فرق في أي شيء." ذكر، مصراته

يقول معظم المستجيبين أنهم سيعيدون النظر في رأيهم بالأحزاب إذا زادت الأحزاب مشاركتها على مستوى المجتمع وأظهرت كيفية مساهمتها في تنمية الديمقراطية في ليبيا. ويريد العديد من المشاركين من الأحزاب توفير الخدمات وتنظيم المشاريع المستندة إلى المجتمع.

2 يب المستجيبين لا يميزون بين حزب العدالة والبناء و الأخوان المسلمين، بل يشيرون إليهم كجماعة واحدة "سوف يجذب أي هدف واضح (من الأحزاب) انتباهي، وعلى وجه التحديد أي هدف يخدم بنغازي على وجه الخصوص. حتى زرع وردة أو شجرة في شارع بنغازي سوف يكون كافياً بالنسبة لي للانضمام." أنثى، بنغازي

"يجب أن يكون لدى (الأحزاب) خطط ورؤى ويتعين عليها التفاعل أكثر مع الشارع وأن تكون قادرة على تحقيق احتياجات وطموحات الشباب." ذكر، الزاوية

"(ينبغي على الأحزاب) تنفيذ خططها ومشاريعها بدون وعود كاذبة." أنثى، الزاوية

أنا ضد الأحزاب السياسية ولكن إن أردت انتباهي، يتعين عليها تنفيذ أفكارها على أرض الواقع." أنثى، الزاوية

أعرب العديد من المشاركين عن رغبتهم في قيام الأحزاب بالتعبير عن أفكارها بوضوح لتحسين الوضع في ليبيا. وأعرب البعض عن صعوبة التمييز بين برامج الأحزاب.

"للاستحواد على اهتمامي، يتعين على الحزب أن يظهر اهتمامه بمصالح ليبيا أولاً وليس مصالحه الشخصية." أنثى، مصراته

"إذا نظرتم إلى كافة الخطط والأهداف لكل الأحزاب، سوف تجد أنها متشابهة وفي بعض الأحيان متطابقة، ولكن هناك الأحزاب التي خاطرت وبنيت حملتها الانتخابية على الدين بينما اتخذ حزب آخر مساراً مختلفاً مركزاً أكثر على الأفكار الليبرالية." ذكر، درنة

"سوف يكسب حزب داعمي عندما أرى خطط تنافسية لخدمة البلاد وعدم الانخراط في الصراع، كذلك عندما أرى نجاح الحزب في مجتمعي وتحسناً في تواصله." ذكر، سبها

"يتعين على (الأحزاب) تقديم وتوضيح أفكارها وأهدافها بطريقة واضحة لكي نستطيع فهمها ومعرفة أهدافها." ذكر، مصراته

إن الرغبة في رؤية الأحزاب تزيد من التوعية العامة تنعكس أيضاً في مواقف المستجيبين تجاه المؤتمر الوطني العام، وهو السلطة التشريعية الأولى لليبيا. نظراً لخيبة أملهم إلى حد كبير من أداء المؤتمر الوطني العام حتى هذا التاريخ، يريد المشاركون رؤية المؤسسة تعمل كمحفز للحكومة بغية معالجة القضايا الحرجة مثل استعادة الأمن وتحسين البنية التحتية. ويعتقد العديد من المشاركين أن الأعضاء المنتخبين بحاجة إلى السعي بنشاط أكثر إلى آراء المواطنين.

"يحتاج الساسة والشعب في المؤتمر الوطني العام إلى الانخراط مع الناس لمعرفة مشاكل الناس." أنثى، طرابلس

"في رأيي، من المناسب أكثر حلّ المؤتمر الوطني العام نظراً لأنه لم يفعل شيئاً لمدة سنة ونصف ولم يتبق له إلا ستة أشهر." ذكر، مصراته

"(يتعين على المؤتمر الوطني العام) إرساء سيادة القانون وضمن الشفافية الحكومية (والخاصة به) والتحكم في العدالة والقضاء ومن ثم تحسين التعليم والصحة. هذه هي الأساسيات لما نحتاج إليه فحن نريد أن يرى جميع الناس أن لدينا معايير جيدة." أنثى، بنغازي

4. العملية الدستورية

انتخابات هيئة صياغة الدستور

إن أغلبية طفيفة فقط من المستجيبين مدركة للانتخابات المزمع إجراؤها لهيئة صياغة الدستور (أو لجنة الستين). لقد أظهر المشاركون الارتباك حول أدوار هيئة صياغة الدستور والمؤتمر الوطني العام، لا سيما دور المؤتمر الوطني العام في تحديد عضوية هيئة صياغة الدستور.³ ويعتقد العديد من المشاركين بأن الانتخابات القادمة سوف تكون لمجلس البلدية أو المجلس المحلية.⁴

³ قد يعكس سوء الفهم هذا عملية معقدة ومطولة حدّد من خلالها القادة الوطنيون في نهاية المطاف أن انتخابات هيئة صياغة الدستور سوف تتم من قبل الشعب وليس بتعيينات من المؤتمر الوطني العام.

4 قد ثبت هذا الرأي دقته في نهاية المطاف تبعاً لتوقيت كل من انتخابات هيئة صياغة الدستور ومبادرة بدء الانتخابات المحلية.

"كلا، لا أعرف شيئاً عن لجنة الستين. هناك حاجة إلى مزيد من الوعي حول هذا من خلال الإعلانات. ما هي لجنة الستين؟" أنثى، درنة

"أتمنى لو يتم تعيين (هيئة صياغة الدستور) من قبل (المؤتمر الوطني العام) مباشرة." ذكر، درنة

"أعرف أن لجنة مؤلفة من 60 عضواً سوف تصيغ الدستور وسوف يتم اختيارهم من قبل (المؤتمر الوطني العام). لا يسعني الافتراض الآن حتى أعرف من هم أعضاء هذه اللجنة وكيفية أدائهم." أنثى، الزاوية

"ينبغي أن يختار (المؤتمر الوطني العام) لجنة صياغة الدستور توفيراً للوقت، نظراً لأنها سوف تختار أشخاصاً أكفاء." أنثى، درنة

"أنا على علم (بمشرح) سوف يشارك في اللجنة لتمثيل المرأة وسوف يسعى إلى الحفاظ على حقوقها من خلال الدستور." أنثى، مصراته

يشعر أغلبية المشاركين أن انتخابات هيئة صياغة الدستور لا يجب أن تكون مفطرة الحزبية بطبيعتها وأثاروا القلق بشأن الأحزاب السياسية ذات الحملات الحزبية في انتخابات هيئة صياغة الدستور، ولكنهم يدعمون فكرة ترشح أعضاء الحزب كمرشحين أفراد. ورفض بعض المستجيبين مشاركة الحزب السياسي تماماً. وبدرجة أكبر من المشاركين في المدن الأخرى، كان مشتركو بنغازي أكثر عرضة للتعبير عن الرأي القائل أنه ينبغي ألا تكون هناك مشاركة من الأحزاب. ويشعر المشاركون أيضاً بقوة أنه بمجرد انتخابهم، سوف يتعين على أعضاء هيئة صياغة الدستور التصرف بطريقة غير حزبية.

"يجب ألا ينتمي الأشخاص المرشحون للانتخابات إلى أي حزب." ذكر، بنغازي

"أوافق على أنه يجب أن تكون الأحزاب قادرة على ترشيح أشخاص لأن البديل سوف يكون قبيلاً. ومع الأحزاب، سوف نتخلى عن القبائل." ذكر، سبها

"إذا تعين على حزب واحد رئاسة هذه اللجنة، فبالأكيد (لا يجوز أن تشارك الأحزاب). وأمل وجود أحزاب مختلفة حتى تمثل كل الناس. أنثى، طرابلس

"نعم، ينبغي السماح (بمشاركة الأحزاب) إذا كان الأعضاء المرشحون جيدين ويريدون الأفضل للبلاد والشعب." أنثى، درنة

تعتقد الغالبية العظمى من النساء المستجيبات وجوب حجز مقاعد للنساء في انتخابات هيئة صياغة الدستور.5 كذلك إن الكثير من النساء يشعرن بأن الممثلين الذكور في هيئة صياغة الدستور لن يكونوا حساسين بالنسبة لحقوق المرأة أو يتخذوا خطوات لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين. وتعارض أقلية صغيرة من الرجال فكرة حجز المقاعد، حيث أن معظمهم من الداعمين لها أو غير مباليين. إن النساء المستجيبات اللواتي يعارضن فكرة حجز مقاعد للمرأة إما يعتقدن بأن المرأة يجب أن تتنافس على قدم المساواة مع الرجل كمرشحة، أو أن القوانين الليبية الحالية والمستقبلية يجب أن تطبق بالتساوي على الجميع بغض النظر عن نوع الجنس.

"يجب أن تتواجد النساء في اللجنة لأن الرجال لن يكونوا قادرين على تمثيل المرأة كما يفعلن." أنثى، طرابلس

"ينبغي أن تكون (للنساء) مقاعد مخصصة بوجه خاص للنساء لأن دورهن كان فعالاً في الثورة." ذكر، مصراته

"يجب حجز مقاعد للنساء، ويتعين على المرأة أن تثبت نفسها. وينبغي توفير العدالة للمكونات." أنثى، درنة

3 حجز مشروع قانون الانتخابات الصادر في يوليو 2013 – بعد الانتهاء من مجموعات التركيز – ستة من الـ 60 مقعد للنساء وهذا أقل من حصة 35 بالمائة التي يطالب بها المجتمع المدني والعضوات من النساء في المؤتمر الوطني العام. "أنا اختلف (مع تخصيص مقاعد للمرأة) نظراً لأن ذلك لا يتناسب مع مبدأ المواطنة إذ يتمتع المرأة والرجل بحقوق متساوية في السياسة. كذلك لا أعتقد بوجود توفير (مقاعد محجوزة) للمكونات لنفس السبب". أنثى، الزاوية

بالمقارنة مع أولئك الذين يدعمون المقاعد المخصصة للنساء في هيئة صياغة الدستور، إن عدداً أقل من المشاركين يدعم حجز المقاعد في هيئة صياغة الدستور للمكونات العرقية. وأولئك الذين يعارضون حصة للمكونات يصفون مجتمعات المكونات "كليببية" بطبيعتها ويشيرون إلى أن الضمانات الدستورية سوف تطبق بالتساوي على جميع المواطنين.

"يمكن أن تكون هناك مقاعد للمكونات، ولكن القانون يجب أن يطبق على الجميع." ذكر، طرابلس

"أقول أنه يجب أن تكون للنساء مقاعد ولكن ليس للمكونات. إذا كان الليبيون غير قادرين على ممارسة حقوقهم، فكيف تتوقعون من مجتمعات المكونات القيام بذلك؟" أنثى، بنغازي

في حين تنوي غالبية المشاركين التصويت في الانتخابات المقبلة، إلا أن أولئك الذين يخططون الامتناع يبررون قرارهم بالإشارة إلى أوجه القصور الملحوظة للمؤتمر الوطني العام، وهو المؤسسة الوطنية المنتخبة مؤخراً. أما النساء، فلقد كنّ أكثر عرضة من الرجال في القول بأنهن لن يقمن بالتصويت في الانتخابات المقبلة.

"لا، (لن أصوت) لأنهم خيبوا أملنا في المرة الأولى." أنثى، الزاوية

"قد أصوت، وإذا لم أعجب بالمرشحين سوف أضع اقتراحاً فارغاً وأعتقد أنه في هذه الحالة فسوف يتم احتسابه (كبيان عن عدم رضاي)." أنثى، سبها

"سوف أشارك في انتخابات المجلس المحلي وأنا في انتظارها لأنه من السهل التواصل مع (المسؤولين المنتخبين محلياً) ومساءلتهم في منطقتي." ذكر، طرابلس

"أنا ليبي ولذا سوف أشارك في الانتخابات." ذكر، مصراته

"سوف أقوم بالتصويت على الرغم من أن المرشحين السابقين قد خذلونا، ولكن هناك دائماً أمل ... ولن تتوقف الحياة فقط لأننا خذلنا سابقاً." أنثى، بنغازي

العملية الدستورية

يصارع المشاركون في تعريف ماذا ستكون أو يجب أن تكون عملية صياغة الدستور، على الرغم من أن الأغلبية قد أعربت عن ثقتها في هيئة صياغة الدستور طالما الانتخابات مشروعة وشفافة. ولا يوجد أي توافق في الآراء على المدة المثالية لعملية صياغة الدستور إذ تتراوح الردود من ثلاثة أشهر إلى سنتين، بينما يقول العديدون أن الفترة الزمنية يجب أن تكون طويلة بما يكفي لأخذ بعين الاعتبار مدخلات المواطنين قبل وضع الصيغة النهائية للوثيقة.

"أعتقد أن مدة ستة أشهر أكثر مما يكفي لصياغة دستور." أنثى، الزاوية

"يجب أن يكون الدستور مفصلاً ويشمل الجميع." أنثى، طرابلس

"لا أعلم شيئاً عن عملية الصياغة، وألقي اللوم على المجتمع المدني لأن دوره ينحصر في زيادة الوعي العام بالدستور." ذكر، بنغازي

يصارع المشاركون في فهم دور المواطنين في عملية صياغة الدستور. والبعض يذعن للخبرة المفترضة لهيئة صياغة الدستور، بينما يتصور الآخرون دوراً محدوداً للمواطنين من خلال استفتاء دستوري.

"أعتقد أن (للمواطنين) دور ولكن لا أعرف ما هو بالضبط." أنثى، الزاوية

"(سوف تنحصر أدوار المواطنين في) انتخاب لجنة الستين". ذكر، سبها

"ليس هناك أي دور للمواطن في صياغة الدستور إذ أنه ينتخب فقط اللجنة التي سوف تقوم بصياغته". أنثى، مصراته

"يتعين علينا زيادة الوعي وتثقيف الناس والمواطنين حول الدستور والعملية الانتخابية حتى لا نكرّر نفس الأخطاء عندما انتخبنا الجمعية الوطنية (المؤتمر الوطني العام)". ذكر، درنة

القضايا الدستورية

يرى المشاركون عموماً الدستور كوثيقة تأسيسية ضرورية. ورداً على سؤال حول القضايا التي ينبغي أن تكون أولويات في الدستور نفسه، شملت الطلبات الشائعة التدابير الرامية إلى ضمان سيادة القانون وإرساء الأمن والضمانات المتعلقة بالتعليم والرعاية الصحية. أما النساء المشاركات، فأكثرن الحديث عن حماية الحقوق، بينما أشار الرجال بشكل أكبر إلى القانون والنظام.

"أريد رؤية الحرية والعدالة والمساواة وأريد أن أرى جميع الليبيين متحدين". أنثى، بنغازي

"القانون هو الشيء الأكثر أهمية لأمن واستقرار البلاد". ذكر، مصراته

"يجب أن يولي الدستور أهمية أكبر إلى العدالة والنظام القضائي". ذكر، طرابلس

معظم النساء المشاركات يعتقدن أنه ينبغي توفر أحكام دستورية خاصة لحماية حقوق المرأة. وفي مختلف المجموعات، تدعم النساء المشاركات تحديد الدستور لحقوق المواطنة للأطفال المولودين لأمهات لبيبات متزوجات من غير الليبيين والحماية الدستورية لتوظيف المرأة وحرية الحركة. وانقسم المشاركون الذكور حول وجوب تضمين أحكام خاصة لحقوق المرأة، ولكن القليل منهم قدموا تفسيرات مفصلة لوجهات نظرهم. أما المشتركون الذين يعارضون الأحكام الخاصة للمرأة في الدستور، فهم يعتقدون بأن الوثيقة سوف تطبق على قدم المساواة على جميع المواطنين. وأولئك الذين يجذبونها يردون بأن القوانين الحالية لا تطبق على قدم المساواة، وبالتالي هناك حاجة إلى تدابير خاصة. وتمسك عدد صغير من الرجال والنساء من المستجيبين بأن الإسلام أصلاً يحمي حقوق المرأة.

"ينبغي منح الأطفال الذين يولدون من نساء لبيبات متزوجات من غير الليبيين نفس حقوق الأطفال الليبيين الذين يولدون لرجل ليبي متزوج من غير ليبية. ينبغي وضع قوانين لتنفيذ حقوق المرأة". أنثى، طرابلس

"يجب أن يكون (للدستور) قوانين صارمة، ويجب أن يحترم الناس هذه القوانين، ونعم، يجب أن يكون لحقوق المرأة دور كبير. فعلى سبيل المثال، لا يجوز سحب الجنسية الليبية من المرأة إذا تزوجت برجل أجنبي". أنثى، درنة

"نعم، بالطبع (يجب أن تكون هناك ضمانات دستورية تحمي حقوق المرأة)". ذكر، مصراته

"نحن مجتمع شرق أوسطي بحت، ومجتمع ذكوري بالدرجة الأولى. ويتم وضع المرأة في الخلف، ولذا فمن الضروري تقديم الدعم لها، والرجال بحاجة إلى احترام القانون. يجب أن يتوفر الاحترام في كل شيء؛ ويمكننا أن نغطي أنفسنا من الرأس إلى أخمص القدم ومع ذلك لا تزال المرأة تتعرض للتحرش اللفظي والعنف البدني. يجب أن ينص القانون على وجوب احترام المرأة حتى يفهم الرجال القانون ويخضعون لسيطرته". أنثى، بنغازي

يدعم المشاركون عموماً الأحكام الدستورية لضمان حقوق اللغة والمواطنة للمكونات العرقية. ويرى الأنصار مجتمعات المكونات كجزء من النسيج الوطني الليبي ويثيرون فكرة الإنصاف لجميع الليبيين. أما أولئك الذين يعارضون الفكرة، فهم يعتقدون إجمالاً بأن التدابير الخاصة ليست ضرورية إذ سوف نتاح لجميع الليبيين حقوق متساوية، أو أن التدابير الخاصة سوف تشكل تعدياً على حقوق اللغة الخاصة بهم وتؤثر على الإحساس بالهوية لديهم.

"لا (تدابير خاصة لحقوق المكونات) لأنه في النهاية كلنا ليبيون ولسنا بحاجة لانقسام أكثر بين الناس. أعتقد أنه لا يجوز للدستور التدخل بالعرق والدين". أنثى، بنغازي

"أوافق على السماح بالحفاظ على اللغة الأمازيغية، لكن لا ينبغي أن يكون من الضروري (لجميع) تعلّم اللغة في كافة المدارس الليبية". ذكر، مصراته

"نعم، ينبغي أن يمنحوا حق الجنسية لهم كلهم". ذكر، طرابلس

5. الإسلام والسياسة

يرى معظم المستجيبين دوراً هاماً للإسلام في الحياة السياسية في ليبيا، إلا أنهم يعربون عن تحفظات عميقة حول المزج بين الدين والسياسة. وفي بعض الحالات، يعتقد المشاركون أن الزعماء السياسيين يتلاعبون بالإسلام لتبرير أفعالهم، سواء في عهد القذافي أو في الوقت الحاضر.

"تكمن الفكرة في أن الدين أو الشريعة الإسلامية يجب أن تكون المؤسسة التي تتخذ منها الهداية لحياتنا، ولكن إذا دخلت في السياسة فسوف تستخدم وتطبق بطريقة خاطئة". أنثى، بنغازي

"في حكم القذافي، كان الشيوخ يصدرن الفتاوى تبعاً لما كان يريد وهم بذلك قد استغلوا الدين وهذا خطأ". أنثى، بنغازي

"إنه صحيح أن (للإسلام) دوراً أساسياً مهماً ولكن (بعض الزعماء السياسيين) قد تركوا الجوانب الجيدة وأخذوا الأشياء السيئة وبذلك فقد استخدموا الدين كزريعة يفعلون في ظلها كل ما يحلو لهم". أنثى، بنغازي

يعتقد معظم المشاركين أن الشريعة الإسلامية ينبغي أن تكون مصدراً هاماً لصياغة الدستور، ولكن ليس المصدر الوحيد. ولقد أعرب العديد من المشاركين عن قلقهم، بيد أنه إذا تم ذكر الشريعة في الدستور، فإن أحكامها سوف تخضع للتفسير من قبل السياسيين والقضاة بدلاً من قبل المجتمع ككل.

"يجب أن تكون (الشريعة) مصدراً هاماً، ولكن ليس المصدر الوحيد. لقد تطورت الحياة ويجب وضع قوانين جديدة لا تنتهك قانون الشريعة الإسلامية. ومثال على ذلك قوانين حركة المرور: لم تكن السيارات موجودة في الماضي، وإذا قُدمت بسرعة قد تتسبب في وفاة شخص وهو أمر محظور في القرآن". ذكر، درنة

"يدخل الإسلام في كل حيواتنا ولكن المشكلة تكمن في تفسير الدين من قبل مجموعات مختلفة، فكل مجموعة لها تفسيرها الخاص للدين نفسه". ذكر، سبها

"يجب أن تكون الشريعة الإسلامية مصدراً هاماً ولكن ليس المصدر الوحيد لأنني لا أثق بالناس الذين سوف يتلاعبون بالدين في السياسة". ذكر، بنغازي

يعتقد العديد من المشاركين أن الشريعة الإسلامية يجب أن تحكم جميع جوانب السلوك، ولكنهم يشعرون بأنها لا تراعي الجوانب الحديثة للمجتمع الليبي. والبعض يريد الفصل بين الإسلام والسياسة بسبب المخاوف من تلاعب السياسيين بالقيم الإسلامية، بينما يشعر آخرون بأن هوية ليبيا الحالية كبلد إسلامي تعني أنه ليس من الضروري تضمين إشارات إلى الدين في الدستور.

"أنا أؤيد فصل الدستور عن الدين حيث أننا تاريخياً بلد إسلامي، لذا لا حاجة إلى دمج الاثنين ما عدا في بعض المجالات مثل (عندما) يتم قطع يد سارق لارتكابه السرقة". أنثى، درنة

على العكس من ذلك، أعرب العديد من المشاركين عن الاعتقاد الأكثر تحفظاً بأن الشريعة الإسلامية شاملة وينبغي أن تظل المصدر الوحيد وراء مبادئ الدستور في بلد إسلامي.

"ينبغي أن تكون الشريعة الإسلامية المصدر الوحيد لأن الدين لا يفتقر إلى أي شيء". ذكر، بنغازي

"(الإسلام) هو الأساس لكل شيء وينبغي أن تُمارس الحياة تحت مظلة الإسلام". ذكر، الزاوية

"يجب أن يدخل الدين الإسلامي في جميع جوانب الحياة لأننا بلد إسلامي". أنثى، درنة

6. دور المجتمع الدولي

ينظر المشاركون، في المتوسط، إلى المجتمع الدولي بائسًا. يتساءل معظم المشاركين عن الدوافع الكامنة وراء الدعم الدولي لليبيا ويشكك العديد منهم في دوافع الربح. ومع ذلك، يعتقد بعض المستجيبين، لا سيما أولئك في بنغازي، أن مشاركة الشركات الأجنبية في اقتصاد ليبيا سوف تفيد البلاد من خلال فرص العمل التي تستحدثها. أما أولئك الذين ينظرون إلى المجتمع الدولي إيجابياً، فغالباً ما يستشهدون بالدعم الدولي لثورة عام 2011.

"أرى أن المجتمع الدولي قد وقف مع ليبيا خلال الثورة وبدون دعمه، كنا سوف لا نزال نعيش تحت النظام القديم ولكن تدخله كان لمصلحته الخاصة: الموارد الطبيعية والنفط. ولو كان تدخله بدون أي طمع، لكان قد تدخل في سوريا أيضاً." أنتي، درنة

"إن بعض البلدان لديها حسن النية وتحاول مساعدة ليبيا. ويحاول الآخرون التدخل لمنفعتهم ولكنهم فشلوا بسبب وجود الأسلحة؛ ذكر، الزاوية

"لا أثق بأي شخص فكلهم يريدون استغلال البلد، ولكن لا ضرر من الاستفادة من (معرفة وخبرتهم) في الصحة والتعليم والسياحة." أنتي، بنغازي

"لا تزال الطريق طويلة أمامنا إذ لا يزال المجتمع الدولي خائفاً من ليبيا. وتوجد العديد من الشركات التي توّء المجرى والعمل هنا لكنها تخشى الأسلحة والاعتقالات والتفجيرات. إن المجتمع الدولي لا يشعر بالأمان في ليبيا، ويجب أن نجعله يشعر بالأمان لكي يتمكن من فتح الشركات هنا وتحسين التعليم العالي لدينا." أنتي، بنغازي

عند السؤال عن يقنون به ضمن المجتمع الدولي والسبب وراء ذلك، ذكر المستجيبون في أغلب الأحيان اسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والأمم المتحدة والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة. وتباينت أسباب ثقة المشاركين بدءاً من الدعم الذي قدمته هذه البلدان أثناء ثورة 2011 وخلال النضال ضد نظام القذافي إلى المساعدة ما بعد الثورة على تطوير المؤسسات الديمقراطية والاقتصادية.

"الإمارات (العربية) المتحدة لأنهم يطبقون قوانين الشريعة والدين الإسلامي بصدق ومصداقية والسير على الصراط المستقيم، والأمانة (الإخلاص) - هذا ما يجعلني أثق بهم." أنتي، درنة

"على وجه اليقين، الغرب لأنهم أكثر صدقاً. فمن البداية، كانوا واضحين وقالوا أنه سوف يتم الدفع إليهم في المقابل، حتى عندما كانوا يستخدمون الصواريخ الخاصة بهم كانوا دائماً يذكرون الثمن لكي يعرف جميع الليبيين التكلفة." أنتي، بنغازي

"أنا أثق بالأمم المتحدة نظراً لعضويتنا فيها." أنتي، طرابلس

"أنا أثق بالأمم المتحدة لأنها منظمة مستقلة بدون أهداف سياسية." أنتي، الزاوية

"أنا أثق بالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي." ذكر، سبها

أعطى المستجيبون إجابات متنوعة عند سؤالهم عن البلدان التي يقنون بها بأدنى درجة. يصف المشاركون الذين يرتابون بقطر والغرب والولايات المتحدة بأن لديها دوافع مشبوهة. كذلك أعرب المشاركون عن معارضتهم لجامعة الدول العربية ودولها الأعضاء، مع بعض الشعور بأن هذه البلدان لم تدعم الثورة بنفس الدرجة كالآخرين. وينظر عدد قليل من المشاركين إلى روسيا والصين سلباً نظراً لأنها كانت تعتبر داعمة للقذافي.

"أنا لا أثق بقطر، (ولكننا) نشكرها على مساعدتها لنا أثناء الثورة." ذكر، مصراته

"الولايات المتحدة الأمريكية وقطر والإمارات العربية المتحدة لأنني أشعر بأنها تريد التدخل في ليبيا." ذكر، بنغازي

"روسيا والصين ... فقد كانتا مع القذافي في الثورة." ذكر، سبها

7. التطلعات المستقبلية

بغية اختتام كل مجموعة تركيز، سنل المشاركون عما سوف يقولونه لرئيس الوزراء إذا سنحت الفرصة لهم، فأجابت الأغلبية بأنها سوف تشير عليه بمعالجة التحديات الأمنية الشديدة في ليبيا. وكان العديد منهم سوف يطلبون أيضاً من رئيس الوزراء العمل بمزيد من الحسم في جميع القضايا والتصرف بشكل جيد والاسترشاد بالقيم الإسلامية، بينما طلب آخرون الصدق والشفافية والاستماع إلى الشعب.

"عندما توّد صياغة قرار أو منح شيء، الرجاء زيارة قبور الشهداء ومن ثم عمل شيئاً ما للدولة." أنتى، بنغازي

"لا تكن منحازاً إلى أي حزب سياسي وقف مع الشعب." ذكر، درنة

"كن أكثر جرأة في التعامل مع الميليشيات غير الشرعية واطلب حتى منها التعاون مع هياكل أمن الدولة." ذكر، سبها

"تحلّ بالخوف من الله واسترشد به في بلدك (وممارستك) للدين. اعمل من أجل رفاه وازدهار الشعب الليبي واعرف أنه لا خير من قوم ينسى هويته." أنتى، الزاوية

"نصيحتي لرئيس الوزراء هي: الانتهاء من مهمته والتخلي بالشجاعة." ذكر، الزاوية

"تحلّ بالثقة بالنفس وزد ثقك بالناس وكن أكثر صدقاً واطهر المزيد من الشجاعة." ذكر، طرابلس

"أن يحاول قدر الإمكان إتمام أو إنجاز كل ما يلتزم به." أنتى، سبها

"يتعين عليه اختيار الأشخاص بسبب مؤهلاتهم وليس بسبب ضغوط من الأحزاب السياسية." ذكر، بنغازي

"النزول إلى الناس والاستماع إليهم وليس مجرد استلام التقارير – إنه يحتاج إلى المجيء ورؤية كيف يعيش الناس بغية فهمهم." أنتى، طرابلس

التوصيات

يوصل الليبيين الإعراب عن الثقة بأن ثورة فبراير 2011 سوف تؤدي إلى بلد ديمقراطي مستقر ومزدهر. وعلى الرغم من تزايد القلق العام إزاء انعدام الأمن والفساد والافتتال السياسي، تعكس آراء المواطنين الرغبة والاعتقاد المستمرين بأنه يمكن للوضع في ليبيا أن يتحسن. ففي الجولة السابقة من مجموعات تركيز المعهد الديمقراطي الوطني، أعرب المشاركون عن خوفهم من أن عدم الرضا مقترناً ببطء المرحلة الانتقالية في ليبيا يمكن أن يترجم إلى خيبة أمل. وإن ردود المشاركين في هذه الجولة من مجموعات التركيز تدعم هذا التنبؤ وتعزز الحاجة الملحة إلى تقديم تغييرات ملموسة.

عند الانتقال قداماً، فليبدء في الاستجابة لتوقعات المواطنين الليبيين، سوف يحتاج الزعماء السياسيون إلى معالجة القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالأمن والفساد ولهجة السلوك السياسي. وعلى وجه الخصوص، سوف يشمل هذا الحد من انتشار الأسلحة وتعزيز قدرة الحكومة على فرض القانون والنظام واستعادة ثقة الجماهير بالأحزاب السياسية كوسيلة لتوجيه رغبات المواطنين. إن ردود المشاركين من مجموعات التركيز هذه توفر بعض الإرشادات حول أفضل السبل لتحقيق هذه الأهداف.

التوصيات إلى حكومة ليبيا التنفيذية:

يشعر مستجيبو مجموعات التركيز بأن قادة الحكومة لا يفهمون على نحو كافٍ شواغل المواطنين العاديين. ويتعين على القادة السياسيين بذل الجهود للاشتراك المباشر بشكل أكبر مع العامة والاستماع إلى شواغلها. ويعتقد المستجيبون بأن الدولة لا تتواصل وهي عاجزة عن معالجة للسلامة والأمن. كذلك أظهر الليبيون الارتباك حول انتخابات هيئة صياغة الدستور ودور هيئة صياغة الدستور.

- تحديد أولويات الجهود الرامية إلى إنشاء وتعزيز قوة أمن وطنية منظمة لتحقيق الاستقرار في الوضع الأمني وتحديد المسؤوليات بين السلطات الأمنية المحلية والوطنية.
- تشجيع قوات الأمن على أن تكون استباقية ومرئية من خلال حفظ الأمن والنظام العام في المجتمع وبرامج التوعية الأخرى.
- توضيح الإجراءات بين قوات الأمن والسلطة القضائية لضمان معالجة احتجاز ومحاكمة المجرمين بطريقة قانونية.
- إظهار الالتزام بمكافحة الفساد من خلال أساليب تنفيذ وتحقيق قوية. جعل الإجراءات الحكومية واضحة ومفهومة وفرض الالتزام بها.
- إطلاق حملة توعية عامة بالتنسيق مع المؤتمر الوطني العام بغية توضيح دور هيئة صياغة الدستور وعمليتها الانتخابية.

التوصيات إلى المؤتمر الوطني العام:

أعرب المستجيبون عموماً في هذه الجولة من بحث مجموعات التركيز عن خيبة أملهم بالمؤتمر الوطني العام، فالليبيون عامةً مثبطون من أداء المؤتمر الوطني العام من حيث تعزيز الأمن والمضي قداماً في عملية صياغة الدستور. وفي حين يعرب المشاركون عن التأييد العام لقانون العزل السياسي الذي أصدره المؤتمر في مايو 2013، فهم يعتقدون أيضاً بأنه ينبغي استحداث آليات لمنح الاستثناءات. كذلك أظهر مستجيبو مجموعات التركيز صعوبة في فهم دور المؤتمر الوطني العام تجاه عملية صياغة الدستور وهيئة صياغة الدستور.

- التعريف بدور المؤتمر الوطني العام – بالتنسيق مع الحكومة التنفيذية – في الجهود المبذولة لتحسين الوضع الأمني.
- استخدام التوعية العامة لمواصلة توضيح تفويض المؤتمر الوطني العام وتبرير أي تغييرات لمدة تفويضه كجزء من الفترة الزمنية الانتقالية الإجمالية.
- إشراك المواطنين بشكل منتظم على الصعيد المحلي بغية توضيح مسؤوليات أعضاء المؤتمر الوطني العام وتقديم مبادرات لمعالجة القضايا ذات الأولوية وتدوين اهتمامات المواطنين.
- النظر في تعديلات قانون العزل السياسي التي تضع إجراءً للسماح لأولئك الذين ساهموا أو دعموا الثورة بالحصول على إعفاء أو طعن في القرارات.
- تنسيق حملة توعية عامة مع الوكالات الحكومية ذات الصلة – لا سيما المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ووزارة الإعلام – في سبيل توضيح دور هيئة صياغة الدستور كهيئة صياغة الدستور، بالمقارنة مع المؤتمر الوطني العام، مع تضمين شرح لقرار المؤتمر الوطني العام الذي يدعو إلى إجراء انتخابات لهيئة صياغة الدستور، بدلاً من تعيين أعضاء هيئة صياغة الدستور أنفسهم.

التوصيات إلى الأحزاب السياسية:

لقد أعرب المشاركون بشكل روتيني عن الإحباط لما يرون من عدم كفاية تواصل الأحزاب السياسية مع المواطنين وانعدام الاستجابة. كذلك تزايد خيبة الأمل بالأحزاب على أساس وضعها المصالح الحزبية فوق المصلحة العامة.

- الاستجابة لخبية الأمل العامة بإظهار فهم لاهتمامات المواطن ومعاودة تأكيد إمكانية معالجة الاختلافات في الرأي بصورة بناءة من خلال المناقشة والحوار.
- الدفاع عننا عن حق الارتباط السياسي كجانب أساسي للديمقراطية والذي ينطبق أيضاً على أنشطة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.
- إثبات الوجود في المجتمعات المحلية عن طريق توسيع المكاتب الفرعية والالتماس النشط لمدخلات المجتمع في عملية وضع السياسات.
- تحريك المجتمعات حول الجهود على مستوى القاعدة الشعبية التي لها آثار محلية إيجابية ملموسة وتسهم في زيادة الثقة في عملية الانتقال الإجمالي.

التوصيات إلى المجتمع المدني:

تواصل مجموعات المجتمع المدني القيام بدور نشط في عملية الانتقال السياسي في ليبيا. ويمكن لهذه المجموعات توسيع مساهمتها بوصفها ممراً لشواغل المجتمعات المحلية وتعزيز قدر أكبر من الثقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية الناشئة. وسوف يكون ذلك ذا صلة، لا سيما بعد إطلاق ليبيا لعملية صياغة الدستور.

- المشاركة بنشاط مع المواطنين في معالجة الشواغل في مجتمعاتهم بفعالية ونقل هذه الآراء بشكل بناء إلى صانعي القرار في الحكومة والمؤتمر الوطني العام.
- إشراك الليبيين في مناقشات حول كيفية تأطير قيمهم وأولوياتهم في الدستور.

التوصيات إلى المجتمع الدولي:

يشكل الارتياح العام في دوافع المجتمع الدولي حاجزاً كبيراً لبناء الشراكات وتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية الليبية. ويتعين على أعضاء المجتمع الدولي اتخاذ خطوات للتغلب على التصورات بأن دافع الجهات الأجنبية هو فقط المصلحة الذاتية الاقتصادية.

- التأكيد على أن المجتمع الدولي مفوض في دعم ليبيا آمنة وديمقراطية وتسليط الضوء على المبادرات الجارية العامة الليبية لتحقيق هذا الهدف.
- دعم وترويس الأنشطة التي تسهل زيادة التعرض للمجتمع الدولي من خلال تبادل الخبرات و التبادل التعليمي.

الملحق أ – مواقع مجموعات التركيز

الموقع	الجنس	السن	التعليم
بنغازي	ذكر	35-18	أكثر من التعليم الثانوي
بنغازي	أنثى	35-18	أكثر من التعليم الثانوي
بنغازي	ذكر	35+	أكثر من التعليم الثانوي (تعليم جامعي)
بنغازي	أنثى	35+	أكثر من التعليم الثانوي (تعليم جامعي)
درنة	ذكر	35-18	أكثر من التعليم الثانوي
درنة	أنثى	40-18	التعليم الثانوي وأكثر
طرابلس	ذكر	35+	أكثر من التعليم الثانوي (تعليم جامعي)
طرابلس	أنثى	35+	أكثر من التعليم الثانوي (تعليم جامعي)
طرابلس	أنثى	35-18	أكثر من التعليم الثانوي
طرابلس	ذكر	35-18	أكثر من التعليم الثانوي
مصراة	ذكر	35-18	أكثر من التعليم الثانوي
مصراة	أنثى	35-18	أكثر من التعليم الثانوي
زاوية	ذكر	35-18	أكثر من التعليم الثانوي
زاوية	أنثى	35-18	التعليم الثانوي أو أقل
سدها	ذكر	35-18	التعليم الثانوي أو أقل
سدها	أنثى	35-18	أكثر من التعليم الثانوي